

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

٢٠ ذو جمادى الأولى ١٤٣٩هـ الموافق ٦ فبراير ٢٠١٨





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٢	هيئة حقوق الإنسان
٤	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
٢٠	حقوق الإنسان في العالم

هيئة حقوق الإنسان

• أمن الدولة“ تشارك لأول مرة بجناح في الجنادرية خادم الحرمين يرعى العرضة السعودية الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - محمد السنيدي:

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- يوم الثلاثاء الموافق ٢٧-٥-١٤٣٩هـ الموافق ١٣-٢-٢٠١٨م العرضة السعودية ضمن فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وذلك في الصالات الرياضية بالدرعية بعد صلاة العشاء.

وتمثل العرضة السعودية أحد أهم نشاطات المهرجان الوطني للتراث والثقافة والتي تعبر عن وحدة الوطن واتحاد الشعب والقيادة وتمثل تجسيداً لعزة الأمة وقوتها وتماسكها.

من جهة أخرى تشارك هذا العام أمن الدولة ولأول مرة بجناح في الجنادرية والذي من المتوقع أن يشهد تفاعلاً كبيراً من زوار المهرجان. هذا وسيشارك عدد من الدوائر الحكومية المشاركة في الجنادرية بمعارض وأجنحة ومباني وهي: وزارة الداخلية، أمن الدولة، الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، وزارة التعليم، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة المالية، وزارة البيئة والمياه والزراعة، مصلحة الجمارك، هيئة مكافحة الفساد، وزارة الخارجية، الهيئة الملكية بالجبيل وينبع، رئاسة الحرمين الشريفين، مؤسسة البريد السعودي، مركز الخيول العربية بديراب، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، المؤسسة العامة للتقاعد، مؤسسة مسك الخيرية، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، برنامج مستشفى قوى الأمن، مركز الملك عبدالله للأبحاث الطبية، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الحرس الوطني، معهد الإدارة، وزارة الإسكان، المؤسسة العامة للموانئ، هيئة حقوق الإنسان، هيئة الغذاء والدواء، دار الملك عبدالعزيز، الهيئة العامة للمساحة، وزارة الحج والعمرة، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، الخطوط الجوية العربية السعودية، الهيئة العامة للحياة الفطرية، المشاريع بوزارة الحرس الوطني، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وزارة النقل، مؤسسة النقد العربي السعودي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الهيئة العامة للرياضة، وزارة الخدمة المدنية، هيئة الطيران المدني، مدينة الأمير سلطان الإنسانية، طيران الحرس الوطني.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



عضواً شورياً: لصاحب العمل الحق في قول «مع السلامة» للموظف السعودي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

في وقت تتصاعد فيه المطالب بإعادة النظر في المادة ٧٧ من نظام العمل، أيد العضوان في مجلس الشورى عبدالله الهيجان وخليفة الدوسري المادة المثيرة للجدل، مشيرين إلى أن لصاحب العمل الحق في قول «مع السلامة» للموظف إذا رأى عدم جدواه أو إهماله.

فيما اعتبر عضو الشورى الدكتور فهد العنزي في تصريح إلى «الحياة» أن الموظف في القطاع الخاص هو مواطن يجب حمايته قبل النظر في الأرباح والخسائر، مشيراً إلى أنه لا تعارض بين جذب الاستثمارات وتوفير بيئة آمنة للموظفين، بل العكس، فعندما يشعر المواطن بالاستقرار في عمله سيبدع أكثر، وهو ما سيؤدي إلى رفع الاستثمار.

وتشير التعديلات، التي اقترحها المجلس ووافق على ملامحة درسها أمس (الاثنين) إلى وضع شرط يحد من استخدام المادة ٧٧ من أصحاب العمل، فجاء في نص المادة المعدل ألا يقل أجر المدة المتبقية من العقد، إذا كان العقد محدد المدة، عن أجر العامل مدة ثلاثة أشهر، كما يجوز للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الإنهاء - إذا رأى أن التعويض المقرر في المادة لا يجبر الضرر - الحق في تعويض تقدره المحكمة العمالية، يراعى فيه ما لحقه من أضرار مادية وأدبية حالة، واحتمالية وظروف الإنهاء.



«الشورى» يطالب بدعم المستوى التنظيمي للرياضة النسائية وتحويلها إلى وكالة مستقلة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

طالب مجلس الشورى أمس (الاثنين)، الهيئة العامة للرياضة بدعم المستوى التنظيمي للرياضة النسائية، بحيث تصبح وكالة مستقلة تتبع مباشرة لرئيس الهيئة، والإسراع في تطوير المدن الرياضية وتفعيل سبل استثمارها، ومراعاة التوازن والتنوع في فعاليات الهيئة العامة للرياضة بين مدن ومحافظات المملكة.

واتخذ المجلس قراره، بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، ولملاحظات الأعضاء وأرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨.

وأكد المجلس قراره السابق القاضي بمطالبة الهيئة العامة للرياضة بالتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة.

ودعا المجلس الهيئة إلى العمل على تعديل آلية تشكيل أعضاء الجمعية العمومية للجنة الأولمبية، بحيث تقتصر على رؤساء الاتحادات الرياضية، تفعيلاً لدور الهيئة الرقابي على اللجنة الأولمبية السعودية.

وطالب المجلس، الهيئة تضمين تقريرها القادم الفترات الزمنية المحددة لتنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع، وما تم تحقيقه من أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠ ونتائج مؤشرات قياس الأداء، والأسباب التي أدت إلى تدني نتائج معظم الاتحادات الرياضية في العام المالي للتقرير.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بدعم رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال توفير مقار مناسبة لأندية، ورفع قيمة الدعم السنوي المقدم لأندية، ودعم الأندية العادية، وإلزامها استيعاب هذه الفئات ضمن برامج وأنشطة تتناسب مع خصائصهم واحتياجاتهم.

وفي قرار آخر، طالب المجلس مؤسسة البريد السعودي بسرعة إنجاز مبادرات التحول على أسس تجارية، ومواكبة الخطط الاستراتيجية الخاصة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وزيادة القوى العاملة النسائية في فروع المؤسسة الخدمية.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨.

ودعا المجلس في قراره المؤسسة إلى حض الجهات الحكومية على التسجيل في خدمة «مريح»، وبخاصة في ما يتعلق بتقديم المستندات للجهات الحكومية، وتكثيف حملاتها الإعلامية للتعريف بخدماتها البريدية المتنوعة. وطالب المجلس بإعطاء المؤسسة الحق في استثمار أراضيها بالشكل المناسب، والذي يضمن دخلاً مالياً للمؤسسة. وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس طالب في قرار آخر خلال الجلسة هيئة المدن الاقتصادية بتقديم دراسة عن مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية بحائل، والمراحل التي وصلت إليها، وأسباب تعثرها.

واتخذ المجلس قراره، بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بالتنسيق مع وزارة المالية لتوفير الدعم الحكومي المطلوب للهيئة لثلاث سنوات مقبلة، لسداد حاجاتها المالية إلى حين توافر مصادرها الذاتية، ورفع تقاريرها السنوية المقبلة خلال ٩٠ يوماً، وفقاً للمادة الـ ٢٩ الواردة في نظام مجلس الوزراء.

ودعا المجلس في قرار آخر، هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج إلى تقييم التعرفة الجديدة للكهرباء، والتعرفة المقترحة مستقبلياً، مع احتساب تطور كفاءة التشغيل، ومعالجة الوضع المالي للشركة السعودية للكهرباء، بما في ذلك القروض القائمة وإنشاء حساب الموازنة.

واتخذ المجلس قراره، بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧هـ.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بتقديم الدعم التنظيمي للمؤسسة العامة لتحلية المياه، بما يضمن اتساق الهيكلة والخصخصة مع المتطلبات التنظيمية، وربط إدارة المراجعة الداخلية تنظيمياً بمجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على استكمال إجراءات انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاق النقل البري الدولي (TIR)، وذلك بعد أن استمع لتقرير اللجنة المالية في شأن الاتفاق الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة الربيعة.

التعليم و الاستثمار تبثان توظيف المتبعثين في ٥٠ شركة أجنبية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٩ جمادى الاولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

ناقشت وزارة التعليم والهيئة العامة للاستثمار أمس (الثلاثاء)، الفرص الوظيفية للمتبعثين، من خلال ورشة العمل التي استضافتها الهيئة في مقرها بالرياض، في حضور أكثر من ٥٠ شركة أجنبية مستثمرة في المملكة. وأوضح وكيل وزارة التعليم للبعثات المشرف العام على الملحقيات الثقافية الدكتور جاسر الحريش أن الورشة تناولت مجالات التعاون بين الهيئة والوزارة، بهدف تعزيز دور الشركات الأجنبية في المملكة، في استقطاب المتبعثين ضمن «برنامج خادم الحرمين الشريفين للبعثات الخارجي»، إضافة إلى تعريفهم بمنصة «سفير خريجي البعثات»، التي أنشأتها وزارة التعليم، بهدف ربط الكفاءات الوطنية بما يلي حاجات سوق العمل. وأضاف الحريش أن الورشة ناقشت إمكان تطبيق بنود اتفاق الشركات مع برنامج خادم الحرمين الشريفين، وكذلك سبل التعاون المشترك بين الوزارة والهيئة لفتح مجالات التدريب للطلاب أثناء فترة دراستهم. وأكد أهمية دعم مخرجات برنامج خادم الحرمين من الكفاءات الوطنية المتعلمة، من خلال تأهيلهم للاندماج في سوق العمل بالمملكة، مشيداً بتعاون الهيئة العامة للاستثمار مع الوزارة في تعريف الشركات الأجنبية بالطلاب المتبعثين، الذين درسوا في أرقى جامعات العالم، في مختلف المجالات.



العيسى لخريجي الثانوية: الكليات التقنية الأفضل

لستقبلكم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الاولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

AM الرياض: خالد الصالح ٢٠١٨-٠٢-٠٦-٤٩:١ طالب وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى خريجي الثانوية العامة بالالتحاق بمؤسسات التدريب المهني والتقني، لافتاً إلى أن التكامل بين التعليم العالي والتعليم المهني والتقني أوصل الطالب أمام خيارات متساوية وجذابة، في حين أن التعليم المهني والتقني قد يوفر فرصاً أفضل مما توفره الجامعات في بعض التخصصات، مبيناً أن فرص توظيف المتخرج من الكليات التقنية أفضل، إضافة إلى أن المجالات التقنية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني أصبحت متعددة ومتنوعة. نظرة المجتمع

لفت العيسى في رده على سؤال لـ«الوطن» على هامش رعايته أمس حفل تدشين هوية المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وإطلاق مبادراتها، إلى أن هناك تغيراً كبيراً في نظرة المجتمع للتدريب المهني والتقني، ناتج عن التغير الثقافي الكبير، في حين أصبحت البرامج التقنية جذابة للشباب لما توفره من بيئة تعليمية متقدمة وما توفره من تقنيات حديثة ساهمت في تحسين الصورة النمطية عن التعليم التقني والمهني.

ويبين أن برامج التخصيص في التعليم هو برنامج طويل المدى، والدولة ملتزمة بتوفير التعليم والتدريب المجاني، سواء في التعليم العام أو الجامعي، أو في التدريب المهني والتقني، والخصخصة هي لإشراك القطاع الخاص مع وزارة التعليم في تنفيذ وإدارة بعض الخدمات التي قد تدار بشكل أفضل من قبل القطاع الخاص.

وكشف العيسى بأن المشروع المعلن عنه سابقاً لدمج الكليات التقنية مع الجامعات وإنشاء جامعات تطبيقية، لا يزال تحت الدراسة وسيرفع قريباً إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للنظر فيه.

مناقسة عالمية

أكد محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور أحمد الفهيد، أن منافسة المؤسسة بدأت على مستوى المناطق وقريباً ستكون تنافساً دولياً، من خلال جودة مخرجاتها، إلا أنه أشار إلى وجود العديد من التحديات وتعمل المؤسسة على تخطيها للمساهمة بشكل إيجابي في اقتصاد المملكة.

وكشف الفهيد لـ«الوطن» أن المؤسسة تخرج سنوياً آلاف الطلاب واليوم لديها أكثر من ١٦٠ ألف طالب وطالبة وجميعهم في تخصصات نوعية في احتياج فعلي لسوق العمل، مبيناً أن المؤسسة قامت بإجراء دراسات مسحية على خريجي المؤسسة وخرجت بأن ٦٤% من الخريجين يعملون في القطاع الخاص بناء على بيانات التأمينات الاجتماعية، وحوالي ١٩% من الخريجين التحقوا بالقطاعات العسكرية المختلفة، وتقريباً أقل من ٣% التحقوا في قطاعات وزارة الخدمة المدنية، أما النسبة المتبقية لم نستطع الوصول إليها.

مجموعة العشرين

لفت الفهيد إلى أن برنامج حافظ بين أن أقل من ٢% من المسجلين كانوا خريجي المؤسسة، وهذا يعني أن نسبة العاطلين في صفوف خريجي الكليات التقنية ضعيفة، إلا أن المؤسسة تعمل على تخطيها كلياً من خلال جهودها في برامج المرأة وبرامج عديدة أخرى لتطوير الطالب المتدرب ورفع كفاءته في سوق العمل.

وشدد على أن المملكة وهي من ضمن مجموعة العشرين، يجب أن تصل لما وصلت إليه دول المجموعة، حيث إن أكثر من ٤٠% من خريجي مدارس التعليم العام في دول المجموعة يذهبون للتعليم التقني والمهني، وبعض الدول تصل النسبة إلى ٦٠%، وعلى المؤسسة في المملكة أن تنافس هذه الدول وتعمل على رفع نسبة المتقدمين إلى الكليات التقنية، مبيناً أن نسبة قبول خريجي الثانوية في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تبلغ حالياً ١٨,٩%.

ثقة واحترام

أوضح محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني، أن المؤسسة تأخذ انتقادات مجلس الشورى بحمل الجد بشأن مخرجات الكليات التقنية، مبيناً أن المجلس تحدث عن الصورة الذهنية غير الجيدة للمؤسسة، وتدشين الهوية الجديدة للمؤسسة سيتبعها تغيير في الخطط والبرامج وتحسين الصورة الذهنية لدى المجتمع، وقال: «نحترم مجلس الشورى، ولكن بعض الكلمات التي قد تخرج من بعض الأعضاء قد تكون انتقاداً للشباب السعودي من طلاب الكليات التقنية وهذا لا نقبله ولا يقبله أي شاب على نفسه، كونهم أهلاً للثقة والاحترام.»

١٦ جهة تؤمن المسكن الأول للمواطن ورفع نسبة التملك إلى

٦٠٪

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

AM الرياض: بندر التركي ٢٠١٨-٢٠٢-٠٦-١٠:٠٠

في الوقت الذي أطلقت فيه ١٦ جهة حكومية ما بين وزارات وهيئات ومؤسسات في مدينة الرياض، أمس، برنامج الإسكان وذلك ضمن برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والذي يهدف إلى توفير حلول سكنية للأسر السعودية، لتوفير المسكن الأول للمواطن، مستهدفاً رفع نسبة التملك إلى ٦٠% بحلول عام ٢٠٢٠، والوصول إلى ٧٠% بحلول عام ٢٠٣٠، أكد عضو باللجنة العقارية بغرفة الرياض أن ٧٠% من إنجازات الإسكان المتوقعة متوزعة على أكثر من ١٤ جهة حكومية.

تقديم الحلول

أعلنت وزارة الإسكان في بيان أمس أن «برنامج الإسكان تشارك في تنفيذه ١٦ جهة، لتنفيذ العديد من المبادرات التي تقدم حلولاً سكنية متكاملة للمواطنين للحصول على الخيار السكني المناسب لهم، والبرنامج يترجم توجيهات الحكومة بتوفير السكن الملائم وأسباب الحياة الكريمة للمواطنين.»

وأضافت أن «البرنامج مظلة للإشراف على الجهات المشاركة فيه، ويضمن التنسيق بشكل مستمر فيما بينها للعمل بخطوات متسارعة لإيجاد الحلول المناسبة والآلية التي تتسم بالدقة في الإنجاز، وتعتمد على تذليل كل العقبات التي تحول دون تنفيذ مبادراتها المتعلقة بتمكين المواطنين من تملك المسكن.»

احتياج المجتمع

أوضحت وزارة الإسكان أن «الجهات الحكومية الواقعة تحت مظلة البرنامج تسعى للتكامل فيما بينها، بهدف تنسيق الجهود، وتوفير العديد من الحلول السكنية المناسبة بتضافر جهود الأجهزة ذات العلاقة، عبر رؤى متكاملة يقدمها البرنامج، لتلبية احتياج كل فئات المجتمع يتم من خلالها دعم الأسر السعودية.»

وأبانت أن «أهداف البرنامج تحسين القطاع من خلال ٤ محاور رئيسية تتمثل في: توفير وحدات سكنية ملائمة بخيارات متنوعة وأسعار تناسب مختلف فئات الأسر السعودية، وتمكين أي مواطن لديه دخل من الحصول على التمويل بطريقة ميسرة وبأقل تكلفة ممكنة، والعمل على التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالقطاع الإسكاني، ورفع مستوى الخدمة وتيسير رحلة تملك المواطن وتذليل جميع العقبات التي تواجهه.»

تأمين المسكن

قال عضو اللجنة العقارية بغرفة الرياض خالد المبيض لـ«الوطن»، إن «فكرة اتفاق كافة الجهات المعنية التي كانت تفتقد إلى التنسيق فيما بينها وبين وزارة الإسكان تعتبر خطوة إيجابية»، مبيناً أن ٧٠% من إنجازات الإسكان المتوقعة متوزعة على أكثر من ١٤ جهة حكومية.

وأضاف «نحن الآن في عصر جديد، ومن المستحيل أن يتم إنجاز أي مشروع إسكاني إلا بتضافر كافة الجهود، واليوم للمرة الأولى نشاهد ١٦ جهة تعمل في جلسة واحدة على مشروع إسكاني مشترك، وبالطبع لم يحدث ذلك إلا بالتنسيق كبير بين تلك الجهات، وهذا البرنامج له هدف واحد، وهو تأمين المسكن للمواطن من خلال الخطط الاستراتيجية.»

تمكين المواطن
أكدت الوزارة أن «البرنامج سيعمل على تمكين المواطنين من الحصول على المسكن الأول، ورفع متانة قطاع الإسكان ويتضمن ذلك التنظيمات والمعلومات، للإسهام في زيادة جاذبيته للمستثمرين ورفع مستوى الثقة فيه، إضافة إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل القطاع السكني بتكلفة معقولة للمواطنين، وزيادة عدد المطورين في القطاع، مما يزيد من خيارات الوحدات المتوفرة ورفع جودتها، إلى جانب مشاركة فاعلة للقطاع غير الربحي من أفراد ومؤسسات تسهم في تمويل مشاريع الفئات الأكثر حاجة.»

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

«مايكروسوفت» لـ «الاقتصادية»: نعمل على تحويل السعودية

إلى منصة رقمية عالمية للإنتاج التكنولوجي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنيين ١٩ جمادى الاولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

كشفت لـ «الاقتصادية» سامر أبو لطيف؛ الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت الشرق الأوسط، عن تعاون شركته مع ٨٠٠ شركة بالتنسيق مع الجهات المعنية في السعودية، لجعل المملكة منصة رقمية للإنتاج التكنولوجي ذات ملكية فكرية لخدمة السوق المحلية والعالمية، ولا تكون مجرد مستهلك فقط.

وقال أبو لطيف، على هامش النسخة الثانية من فعالية «مايكروسوفت ترانسفورم» التي نظمتها شركة مايكروسوفت في الرياض أمس، بهدف تشجيع الحوار البناء حول التحول الرقمي وتعزيز اعتماد أحدث التوجهات الرقمية، إن «مايكروسوفت» تعزز توسيع مكاتبها في السعودية البالغ عددها ثلاثة مكاتب وزيادة عدد موظفيها، مضيفاً أن الشركة تتعاون مع لجنة الأمن السيبراني في السعودية لأمن المعلومات، خاصة أنها تستثمر مليار دولار سنوياً في هذا المجال.

وتوقعت شركة مايكروسوفت أن يصل الإنفاق على قطاع تقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية إلى ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨، مع زيادة تركيز الحكومة على الابتكار والتقنية السحابية لتعزيز رحلة التحول الرقمي، مشيراً إلى أن المملكة أكثر دول الشرق الأوسط استخداماً للحوسبة السحابية التي يتوقع أن تنمو بنسبة ٢٥ في المائة في ٢٠٢٢.

وأضاف أبو لطيف، أنه في ٢٠١٩ ستصل نسبة الابتكارات في الذكاء الاصطناعي ٤٠ في المائة لكنها سترتفع في ٢٠٢١ إلى ٧٥ في المائة، مشيراً إلى أن ٩٠ في المائة من خدمة العملاء ستكون عبر روبوتات في ٢٠٢١ وأن ٢٣ في المائة من الشركات ستستخدم تقنية البلوك تشين.

ووصف أبو لطيف هذه المرحلة بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للمملكة حيث ستبلغ قيمة الاقتصاد الرقمي أكثر من ١٠٠ تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٥، وتتمتع المملكة بوضع يتيح لها الاستفادة من هذه الفرصة المهمة، حيث سيسهم التحول الرقمي في دفع عجلة «رؤية السعودية ٢٠٣٠».

وأضاف، أن التكنولوجيا توجد فرص توظيف جديدة ولا تقلص الوظائف أو تزيد البطالة، لافتاً إلى أن أهم المجالات التي يحتاج لها سوق العمل مستقبلاً تتمثل في الذكاء الاصطناعي والبرمجة والتكويد غير التقليدي والتطبيقات، خاصة تلك القادرة على إعطاء صورة جديدة للخصوصية التي يتمتع بها المجتمع ونقلها للعالم.

ونوه إلى أن «مايكروسوفت» قادرة على دعم «رؤية المملكة ٢٠٣٠» من خلال التركيز على الصناعات الرئيسية، وبناء حلول سحابية خاصة ملائمة لتلك الشركات.

وأوضح، أن فعالية «مايكروسوفت ترانسفورم ٢٠١٨» تعد منصة مهمة بالنسبة لنا لإطلاق حوار بناء حول التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، ولتسليط الضوء على التقنيات والابتكارات مع شركائنا في القطاع الحكومي، والمصارف، وقطاعات التجزئة، والتصنيع والنفط والغاز. كما نضع في «مايكروسوفت» على رأس أولوياتنا توفير الفرص لتمكين وتعليم الشباب وإعداد كفاءات المستقبل في المملكة.

ونوه بأن الخطط المستقبلية للشركة هي التركيز على التعليم في الفترة المقبلة، خاصة الاستثمارات وإعادة هيكلة المناهج التعليمية، فهذه فرصة لصناعة جديدة تقوم على اقتصاد المعرفة، مؤكداً أنه لا يوجد أهم من الاستثمار في البشر، حيث تحرص الشركة على استقطاب خريجي الجامعات في الأقسام التقنية لتدريبهم على مهارات سوق العمل. من جهته، نوه جيمي ويلي، المدير العالمي لشؤون الدفاع والاستخبارات في "مايكروسوفت"، بأن الجيش التقليدي سيتخفي مستقبلاً وأن إنترنت الأشياء والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي سيحل نيابة عنه، وأكد أهمية التحول الرقمي في ظل البيئة الأمنية الحالية.

كما عرض تقنيات "مايكروسوفت" لإدارة البيانات في بيئة سحابية مختلطة، من خلال توسيع نطاقها لتلبية احتياجات المهتمات، وتوفير ميزة ذكية للقوات المناورة، مع مواصلة الامتثال لقوانين الأمن والخصوصية.

وكانت "مايكروسوفت" أطلقت عدداً من المبادرات المثمرة لدعم التحول الرقمي في المملكة خلال السنوات الماضية، بما في ذلك برنامج يهدف إلى بناء المهارات اللازمة للشباب السعودي.

الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية

• الشورى" يطرح تمكين المفصولين بالمادة ٧٧ من مقاضاة الشركات وتسلم رواتب ٥ أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

ناقش مجلس الشورى أمس المادة ٧٧ التي تتيح للشركات وأرباب الأعمال فصل الموظفين والعمال دون دفع تعويضات مجزية للمتضررين أو إيجاد أسباب منطقية وملحة لقرار الشركات.

وقال لـ"الاقتصادية" عضو مجلس الشورى؛ الدكتور محمد آل عباس، إن مجلس الشورى يتجه لرفع تكلفة قرار الفصل على الشركات وأصحاب الأعمال، ما يعد بمنزلة رسالة إلى الشركات التي تريد الفصل بالتفكير ملياً قبل قرار الفصل، مضيفاً أن القرار يستهدف جعل قرار الشركة أكثر توازناً، بحيث يجعل الشركات تتخذ القرار عن حاجة اقتصادية وليس لمجرد التخلص من العمال.

وأضاف أنه "يجب ألا يتم ظلم العمال في الظروف الاقتصادية السيئة مثل تباطؤ النمو أو الركود الاقتصادي، بل النظر إلى الموضوع من زاوية أخلاقية لأن هذه الشركات نفسها استفادت منهم في أوقات الازدهار والنمو لسنوات وحققوا أرباحاً كثيرة، ثم تستغني عنهم دون أي مقابل أو وقت كاف لإيجاد وظيفة أخرى".

وأشار إلى أن المجلس وافق على إعادة دراسة المادة للمحافظة على حقوق الشركات والعمالين معاً، مبيناً أنه إذا كان أسباب الفصل غير مشروعة ولم يشرع بها النظام، يجب أن يعرض العامل عن الضرر الذي وقع له نتيجة الفصل. وبين، أن التعويض يتفاوت بين من يطالب بروتاتب خمسة أشهر أو أكثر، أو رفع دعوة لتقاضي الشركة إذا كان يرى أن التعويض غير مرض، موضحاً أنه إذا كان التعويض غير مرض فيجوز له التقاضي ما يجعل الشركات تفكر ملياً قبل قرار الفصل.

وأشار آل عباس إلى أن المادة ٧٧ ليست عادية، بل لها تبعات اقتصادية ضخمة، ويجب أن تراعى مستقبل الاقتصاد السعودي، والمجلس تناول هذه القضية بنوع من التوازن بين الطرفين، لأنها قضية كبيرة وضخمة ولها تأثيرات في مستوى الاقتصاد الكلي وتؤثر في الاقتصاد والتجارة وحركة الشركات.

وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى مؤسسة البريد السعودي بسرعة إنجاز مبادرات التحول على أسس تجارية ومواكبة الخطط الاستراتيجية الخاصة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وزيادة القوى العاملة النسائية في فروع المؤسسة الخدمية.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ، في جلسة سابقة تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

ودعا المجلس في قراره المؤسسة إلى حث الجهات الحكومية للتسجيل في خدمة (مريح) خاصة فيما يتعلق بتقديم المستندات للجهات الحكومية، وتكثيف حملاتها الإعلامية للتعريف بخدماتها البريدية المتنوعة.

كما طالب المجلس بإعطاء مؤسسة البريد السعودي الحق في استثمار أراضيها، بالشكل المناسب الذي يضمن دخلا ماليا للمؤسسة.

وأبان معالي الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس طالب في قرار آخر خلال الجلسة هيئة المدن الاقتصادية بتقديم دراسة عن مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية بحائل والمراحل التي وصلت إليها وأسباب تعثرها.

واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ، تلاه رئيس اللجنة المهندس مفرح الزهراني.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بالتنسيق مع وزارة المالية لتوفير الدعم الحكومي المطلوب للهيئة لثلاث سنوات مقبلة لسداد احتياجاتها المالية لحين توافر مصادرها الذاتية، ورفع تقاريرها السنوية المقبلة خلال (٩٠) يوما وفقا للمادة (٢٩) المنصوص عليها في نظام مجلس الوزراء.



تغريم الكفلاء ١٠ آلاف ريال لتشغيل العامل من مهنة أخرى

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨ م

[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - واس:

أقرّ وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص، جدول المخالفات والعقوبات الجديد لأحكام نظام العمل ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له، في خطوة لمواكبة المتغيرات والتطورات في سوق العمل.

وتضمّن جدول المخالفات والعقوبات المقابلة لها بعد التعديل عليه، إضافة عقوبات والتعديل على أخرى، حيث تم إعادة العقوبات على مخالفي المادة ٣٨ من نظام العمل «قيام صاحب العمل بتمكين العامل غير السعودي بالعمل في مهنة غير المهنة المدونة في رخصة عمله»، وكذلك المادة ١٥ «عدم فتح ملف للمنشأة في مكتب العمل، أو عدم تحديث بيانات المنشأة»، بفرض غرامة قدرها ١٠,٠٠٠ ريال.

• العمل: ثقافة الحقوق ضرورة لتحسين علاقة العمل

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

أكدت وزارة العمل، أهمية الثقافة العمالية لدى العاملين وأصحاب العمل، ومعرفة كل طرف لحقوقه وواجباته، حيث ينعكس ذلك على بيئة العمل وعلى العلاقة بين الطرفين. جاء ذلك خلال ورشة استضافتها غرفة الشرقية أمس تحت عنوان «الثقافة العمالية لأهم الحقوق والواجبات في نظام العمل السعودي»، حيث تناولت عدة موضوعات، تمثل أهمها في عقد العمل، والإجازات، والأجور، ونهاية الخدمة.

وافق على ملاءمة دراسة تعديل مواد نظام العمل بما فيها

المادة ٧٧ الشورى يطوق الفصل التعسفي في • الخاص..

وعضوان • مع السلامة!!

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

«الجزيرة» - سعد العجيبان:

من حق صاحب العمل قول «مع السلامة» للموظف غير الكفاء أو غير المنجز والمهمل.. هذا ما رآه كل من عضوي مجلس الشورى خليفة الدوسري والدكتور عبد الله هيجان في شأن المادة الـ ٧٧ من نظام العمل، في حين أيد غالبية الأعضاء حماية العامل السعودي في هذا الشأن على وجه الخصوص. فقد وافق مجلس الشورى على ملاءمة دراسة مقترح تعديل المواد (الثانية، والخامسة والسبعين، والسابعة والسبعين، والرابعة عشرة بعد المتين) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٥١ وتاريخ ٢٣ - ٨ - ١٤٢٦هـ.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس العادية الـ ١٥ من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة المنعقدة أمس برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ. ويأتي قرار المجلس في هذا الشأن بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترحي التعديل على المواد المقدمين من عدد من أعضاء المجلس، إذ يهدف مقترحا التعديل إلى تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية غير محددة المدة بين صاحب العمل والعامل، وتحفيز الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الخاص بضمانات مجزية في حال إنهاء العقد لأسباب غير مشروعة.

تعويض

العضو الدكتور فهد العنزي رأى أن المقترح يحاول إيجاد توازن في العلاقة بين طرفي العمل - وهذا أمر غير صحيح - وقال إن هناك ثلاثة أنواع من التعويض، إما بالاتفاق بين صاحب العمل والعمال، أو التعويض النظامي والذي ينص عليه النظام، أو التعويض القضائي الذي يلجأ إليه الطرف المتضرر - وهو في هذه الحالة العامل - عبر القضاء. شريك في الأرباح

من جهته تسأل العضو الدكتور سعيد الشيخ، عما نص عليه تعديل المادة ٧٧، بأن يترتب على العامل تقديم تعويض مالي لصاحب العمل نظير استقالته، في حين لا يعتبر هذا الموظف شريكاً في الأرباح التي تجنيها الشركة في نهاية كل عام!!
الفصل التعسفي

وأيد العضو الدكتور عبد الله الأنصاري ملاءمة دراسة المقترحين، ورأى أنهما يعالجان الفصل التعسفي، في الوقت الذي توجد فيه (ثغرة) نظامية تتمثل في إعطاء صاحب العمل القيام بالفصل التعسفي، وطالب بضرورة تضمين نظام العمل تقريراً بين الأسباب المشروعة والأسباب غير المشروعة في الفصل.
حماية

وفما طالب العضو محمد المطيري اللجنة بالتركيز على قضايا الفصل الجماعي والفصل المتكرر، رأى زميله الدكتور هادي اليامي ضرورة توفير الحماية للعامل السعودي.

توازن
مقدمو المقترح، أوردوا أن التعديل يهدف إلى تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية غير محددة المدة بين صاحب العمل والعمال، إضافة إلى تحفيز الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع الخاص بضمانات مجزية في حالة إنهاء العقد لأسباب غير مشروعة، وإيجاد توازن بين تعويض الموظف الذي أنهيت خدماته بعد سنوات من العمل وبين الموظف الذي تم إنهاء خدماته خلال السنة الأولى من العقد.

إشعار
وبينوا أنه تم تعديل المهلة الممنوحة للعامل، بالإشعار بإنهاء العقد، لتكون ٩٠ يوماً عوضاً عن الـ ٦٠ يوماً - المنصوص عليها في المادة ٧٥ - من نظام العمل ويتبع ذلك أن يحصل العامل على مدة أكثر للبحث عن عمل وفقاً لنص المادة ٧٨ من ذات النظام.

تعويض
وأكدوا على عدم قصر التعويض الذي يحصل عليه العامل على ما تضمنه النظام - التعويض النظامي - وفقاً لما ورد في المادة ٧٧ من النظام، إذ تم إضافة تعويض تقدره المحكمة المختصة بناءً على دعوى يقدمها العامل.
مقترحات التعديل

وتضمن مقترح أعضاء المجلس كل من الدكتور فيصل آل فاضل والدكتور أيوب الجربوع والمهندس محمد النقادي، تعديل نص المادة ٧٧ المعدلة «ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع، يستحق الطرف المتضرر تعويضاً على النحو الآتي: الفقرة ٤ أجر ١٥ يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة، الفقرة ٥ أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة، يجب أن لا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين ١ أجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة، و ٢ أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة)، وأن لا يقل عن أجر العامل لمدة ثلاثة أشهر»، كما يجوز للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الإنهاء - إذا رأى أن التعويض المقرر في المادة لا يجبر الضرر - الحق في تعويض تقدره المحكمة العمالية، يراعى فيه ما لحقه من أضرار مادية وأدبية حالة واحتمالية وظروف الإنهاء.

وكالة مستقلة للرياضة النسائية
في شأن آخر طالب المجلس الهيئة العامة للرياضة بدعم المستوى التنظيمي للرياضة النسائية بحيث تصبح وكالة مستقلة تتبع مباشرة رئيس الهيئة، والإسراع في تطوير المدن الرياضية وتفعيل سبل استثمارها، ومراعاة التوازن والتنوع في فعاليات الهيئة العامة للرياضة بين مدن ومحافظات المملكة.

المواهب
وأكد المجلس إثر استماعه إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ، أكد المجلس على قراره السابق رقم (٦١ / ٣٤) وتاريخ ٩ - ٧ - ١٤٣٦ هـ القاضي بمطالبة الهيئة العامة للرياضة بالتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة.
اللجنة الأولمبية

ودعا المجلس الهيئة إلى العمل على تعديل آلية تشكيل أعضاء الجمعية العمومية للجنة الأولمبية بحيث تقتصر على رؤساء الاتحادات الرياضية تفعيلاً لدور الهيئة الرقابي على اللجنة الأولمبية السعودية.

البرامج والمشروعات
وطالب المجلس الهيئة العامة للرياضة تضمين تقريرها القادم، لفترات الزمنية المحددة لتنفيذ المبادرات والبرامج والمشروعات، وما تم تحقيقه من أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ورؤية المملكة ٢٠٣٠ ونتائج مؤشرات قياس الأداء، والأسباب التي أدت إلى تدني نتائج معظم الاتحادات الرياضية في العام المالي للتقرير.

الاحتياجات الخاصة
كما دعا المجلس الهيئة بدعم رياضة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير مقرات مناسبة لأندية، ورفع قيمة الدعم السنوي المقدم لأندية، ودعم الأندية العادية وإلزامها باستيعاب هذه الفئات ضمن برامج وأنشطة تتناسب مع خصائصهم واحتياجاتهم.

ديوان المراقبة
على صعيد آخر طالب المجلس بدراسة تعديل الارتباط التنظيمي لديوان المراقبة العامة بأن يكون الارتباط بالملك مباشرة، مؤكداً خلال استماعه إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ، مؤكداً على قراره السابق رقم ٩٦ / ٤٩ وتاريخ ٢٥ - ٨ - ١٤٣٥ هـ والقاضي بمطالبة ديوان المراقبة العامة تضمين تقاريره السنوية القادمة معلومات تفصيلية عن الجهات التي لا تتعاون مع الديوان ولا تلتزم بالرد على ملحوظاته، مع تحديد حجم المخالفة ونوعيتها.

وأكد المجلس على الالتزام بقراره السابق رقم ١٧٦ / ٧٣ وتاريخ ٣ - ٢ - ١٤٣٤ هـ، والقاضي بتزويد المجلس بنسخة من تقرير ديوان المراقبة العامة المتعلق بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقبته.

البريد
وفي شأن آخر، طالب المجلس مؤسسة البريد السعودي بسرعة إنجاز مبادرات التحول على أسس تجارية ومواكبة الخطط الاستراتيجية الخاصة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وزيادة القوى العاملة النسائية في فروع المؤسسة الخدمية.

«مريح»
ودعا المجلس إثر استماعه إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ، دعا المؤسسة إلى حث الجهات الحكومية للتسجيل في خدمة (مريح) وخاصة فيما يتعلق بتقديم المستندات للجهات الحكومية، وتكثيف حملاتها الإعلامية للتعريف بخدماتها البريدية المتنوعة.

استثمار أراض
كما طالب المجلس بإعطاء مؤسسة البريد السعودي الحق في استثمار أراضيها، بالشكل المناسب والذي يضمن دخلاً مالياً للمؤسسة.

تقويم التعليم
كما طالب مجلس الشورى في قرار آخر هيئة تقويم التعليم العام بإعادة دراسة مبالغ العقود والرسوم التي تتقاضاها مقابل منح الاعتماد الأكاديمي ورسوم التراخيص، وسرعة إنجاز المشروعات والبرامج للعقود المتأخرة وفقاً لبرنامج زمني محدد. واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ، في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور ناصر الموسى. وطالب المجلس هيئة تقويم التعليم العام بالعمل على تنمية مواردها المالية، وتنويع مصادر دخلها، والإسراع في اعتماد هيكلها التنظيمي ولوائحها المالية، والإطار المنظم لعملها، والمراكز التابعة لها بما يضمن سلاسة إجراءات العمل والاستقلالية.

تنظيم الكهرباء
من جهة أخرى طالب المجلس هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج بتقييم التعرفة الجديدة للكهرباء، والتعرفة المقترحة مستقبلياً، مع احتساب تطور كفاءة التشغيل، ومعالجة الوضع المالي للشركة السعودية للكهرباء، بما في ذلك القروض القائمة وإنشاء حساب الموازنة. ودعا المجلس بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧ هـ، دعا الهيئة

إلى تقديم الدعم التنظيمي للمؤسسة العامة لتحلية المياه، بما يضمن اتساق الهيكلة والخصخصة مع المتطلبات التنظيمية، وربط إدارة المراجعة الداخلية تنظيمياً بمجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج. اتفاقية

ووافق المجلس على استكمال إجراءات انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية النقل البري الدولي (TIR) ، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير اللجنة المالية بشأن الاتفاقية.

الرياض

• تعليم المدينة“ يكشف عن تفاصيل حادثة وفاة طالبة في حادث

حافلة نقل مدرسي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

[رابط الخبر](#)

أصدرت الإدارة العامة للتعليم بالمدينة المنورة بياناً حول حادثة الطالبة ألماس بنت خليل الحربي، التي تدرس بالصف السادس بالابتدائية الـ (١١٩) التابعة لمكتب التعليم بغرب المدينة بحي الدعيثة، والتي توفيت إثر حادث وقع لها أثناء وجودها داخل حافلة نقل الطالبات في طريق عودتها إلى منزل ذويها ظهر يوم الأحد ١٨ / ٥ / ١٤٣٩هـ.

وأوضح البيان أنه أثناء انعطاف الحافلة التي كانت تقل طالبات الابتدائية الـ ١١٩، ومنهن الطالبة ألماس وزميلاتها، بأحد الشوارع الداخلية، اصطدمت الحافلة بمظلة موقف سيارة خاصة، تم إنشاؤها على رصيف أحد المباني السكنية بالحي، ما أدى إلى تهشم زجاج النوافذ الخلفية للحافلة، وارتطام حامل المظلة برأس الطالبة، ما أدى إلى وفاتها مباشرة - رحمها الله -، وإصابة طالبتين بإصابات طفيفة من جراء تطاير قطع الزجاج؛ وتلقنا العلاج، وغادرتا المستشفى، علمًا بأن سائق الباص سعودي الجنسية، ويبلغ من العمر ٦٠ عامًا، ولم يكن في حالة تهور أو عاكسًا للسير كما أوردت ذلك بعض الوسائل الإعلامية.

وأضاف البيان: وتباشر الجهات الأمنية التحقيق في الحادثة، كما تم عقد اجتماع عاجل للجنة التي تم تشكيلها برئاسة المدير الإقليمي لشركة تطوير لخدمات النقل المدرسي بالمنطقة، وعضوية كل من مدير الأمن والسلامة، ورئيس قسم النقل المدرسي، وبحضور مندوبي ومتعهدي شركات النقل؛ وذلك للوقوف على أسباب وملابسات هذه الحادثة للحيلولة دون تكرارها مستقبلاً إن شاء الله تعالى. وسيتم إعلان النتائج حال الانتهاء منها.

وختم البيان: ويتقدم منسوبو ومنسوبات الإدارة العامة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة بأحر التعازي وصادق المواساة لوالدتي الطالبة ألماس وإخوانها، ولأفراد أسرتها كافة، ولمعلماتها وزميلاتها بالمدرسة، سائلين المولى تعالى أن يتغمدها بواسع رحمته، وبجميل عفوه، وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

صباح الحرف (إخفاء أول سعودي)

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين ١٩ جمادى الاولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

محمد اليامي

تخالجني فكرة أن اختفاء عناوين «أول سعودي» و «أول سعودي» من الإعلام التقليدي والاجتماعي ستكون نقلة نوعية جديدة في المجتمع السعودي، ومجتمع المقيمين فيه، حيث سنتلاشى الدهشة من تفوق ابنة لنا علمياً، لأن الحق أن المتفوقات في الطب والأبحاث العلمية، وكذا المتفوقين، كثير.

وسيندر العجب إن شمر شاب عن ساعديه، أو شابة عن موهبتها، ودخلا في مهن حرة يعتقد البعض أنها المرة الأولى، والحق أنها «الاستعادة» الأولى لأننا رجالاً ونساء كنا نعمل في كل المهن قبل النقط بالنسبة إلى بعضها وللجنسين، وقبل «الصحة» بالنسبة إلى بعضها الآخر وللنساء في شكل أكبر.

ربما أكون قد كتبت أو غردت عن إحدى أوائل السعوديات، أو السعوديين في مجال علمي أو عملي ما، وأجدني اليوم بعد تأمل طويل أوقف هذه العادة، لقناعتي أنها خطأ اتصالي يحمل في ظاهره الفرح والاحتفاء، لكن باطنه يحمل اعترافاً ضمنياً أن هذا الشعب مرفق كثير، ومدلل، ولا يجب العمل ومواجهة التحديات.

يختلف الأمر عند الحديث عن إحراز جائزة عالمية، أو تحقيق منجز رياضي فردي، أو شيء ظريف وطريف أو غريب، مثلما تتناقل وكالات الأنباء عن أي «أول فرنسي» أو «أول مصرية» يحقق أو تحقق شيئاً من هذا القبيل، أو شيئاً مستكراً وغريباً في العالم إجمالاً، وفي حالات معينة في العالمين العربي والإسلامي.

هذا الإخفاء أو الاختفاء سيساعد الأجيال الجديدة ممن لم يروا في العقدين الماضيين أو الثلاثة عقود ربما من مواطنيهم من يقوم بمهنة معينة هجرت بأسباب الرخاء أو سيل الاستقدام غير المقتن، أو التستر التجاري الذي استشرى حد حيرة الكثيرين حول اعتباره عرفاً مقبولاً أو جريمة تجارية وأخلاقية.

سيساعد من لم يروا أخواتهم ذوات المؤهلات المتوسطة أو الضعيفة دراسياً لكنهن ذوات همم عالية وعزة نفس قوية في أعمال ووظائف مرتبة ومقننة حُرمن منها لهواجس اجتماعية ضخمتها مرحلة ما قبل اكتشاف أن التضخيم بالون أجوف.

بالفعل، يجب أن نعترف أن من بين أبنائنا من لم يشاهد كثيراً من أبناء وبنات وطنه في كثير من الأعمال، الأعمال الجيدة والمربحة، وأنهم ينظرون اليوم إلى الأمر على أنه «أول سعودي» يقوم بأعداد شطيرة في مطعم أو في عربته، وأول سعودية تبيع في محل تجاري على سبيل المثال.

إخفاء أو اختفاء تلك الجملتين سيجعل الأولوية التي يجب إبرازها حقاً هي شيء بالفعل معجز، أو مؤثر في حياة الإنسانية جمعاء، وليس فقط مثيراً للعناوين الصحافية، أو أحاديث المجالس.

السعودية الجديدة المتجددة بشبابها، ونظراتها «المؤتلفة» لاقتصادها وثقافتها ومجتمعها، سيكون «الأوائل» فيها أكثر من الأوائل في مراحلها السابقة، وبالتأكيد سيكونون نوعية مختلفة.

هذا ليس نكراناً لأول طبيب/ة في التاريخ السعودي الحديث، أو أول مهندس/ة، أو طيار، أو عميدة كلية، أو غيرهم في أي مجال، لكنه اعتداد بالذات الجمعية أولاً، والخروج بخطابنا من ظلال أفكار البعض السابقة أو النمطية عنا، بخاصة تلك التي يريد تكريسها البعض ممن تعرفون شرقاً وغرباً، بل وحتى عرباً.

مستقبل العمالة الوافدة في السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

سغام المقرن

القرارات الأخيرة التي تخص سوق العمل السعودي لن تضر إلا العمالة الوافدة غير النظامية وغير المدربة وغير المؤهلة، والتي تعمل في الخفاء وفي السوق السوداء
بث بعض القنوات الفضائية مثل (بي بي سي البريطانية) و(دي دبليو الألمانية) تقارير عن مخاطر القرارات الأخيرة المتعلقة بسوق العمل على مستقبل العمالة الوافدة في السعودية، مثل سعودة بعض الأنشطة التجارية وفرض الرسوم، حيث يخشى من تلك القرارات التأثير السلبي على متطلبات سوق العمل، وسير أنشطة قطاعات حيوية عديدة في الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى هجرة المزيد من الكفاءات وحرمان الاقتصاد السعودي من خبرات يصعب عليه الاستغناء عنها! التقارير السابقة في الحقيقة تجهل واقع سوق العمل في السعودية، ولم تأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للاستمرار المتزايد في استقدام العمالة الوافدة، الذي أدى إلى وجود تشوهات في سوق العمل، يتمثل أخطرها في ظهور البطالة في أوساط العمالة الوطنية في ظل التوسع في التعليم والتدريب، حيث ظهر واقع جديد يفرض أهمية إيجاد رؤية جديدة لحل قضايا السعودة والتوظيف والبطالة في المملكة.

كما أستغرب من تلك القنوات الفضائية تجاهلها الشروط المعقدة والصعبة نسبياً لاستقدام العمالة الوافدة في بريطانيا وألمانيا، ناهيك عن فرض الضرائب المباشرة على الرواتب والتأمينات الخاصة بالعمالة، علماً بأن سوق العمل السعودي يتميز بحرية نسبية في الاستقدام تفوق حرية الاستقدام في معظم دول العالم، في حين تقيد قوانين معظم الدول استقدام الأجانب.

في الماضي، أسهمت الطفرة النفطية في فترة السبعينيات الميلادية في تسارع التوسع في إنشاء مشاريع البنية التحتية وارتفاع الطلب على عناصر الإنتاج، مما أدى إلى استقدام العمالة الوافدة بأعداد كبيرة لسد الفجوة في الطلب على العمالة في المدى القصير، على أن يتم الاستغناء عن خدمات العمالة الوافدة تدريجياً في المدى الطويل عند التمكن من بناء القدرة والموارد البشرية الوطنية، وبعد الانتهاء من مشاريع البنية التحتية استمرت عملية استقدام العمالة، بالإضافة إلى تبني الحكومة سياسة توظيف توسعية في القطاع الحكومي برواتب مجزية وأمان وظيفي حتى سن التقاعد، وبالتالي دفع القطاع الخاص للاعتماد على العمالة الوافدة برواتب منخفضة نسبياً، وأقل تكلفة، مما أدى إلى تسارع معدلات البطالة بين السعوديين.

ونتيجة لتزايد معدلات الاستقدام في المملكة، ظهرت المتاجرة بالتأشيرات والتي تعد من أبرز التشوهات في سوق العمل السعودي، ويعاني منها المواطنون والمقيمون من العمالة الوافدة على حد سواء، كما تعد من أسباب وجود الجرائم الجنائية والاقتصادية في المملكة، بالإضافة إلى تحايل بعض الشركات والمؤسسات على الأنظمة والقوانين للحصول على خطابات التأيد من الجهات الحكومية لاستقدام العمالة، وبالتالي استقدام عمالة أكثر من حاجة هذه الشركات من أجل بيع التأشيرات أو تأجير العمالة على الشركات الأخرى.

بالإضافة إلى ما سبق ظهرت إشكالية أخرى في سوق العمل السعودي، وهي التستر التجاري، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عمرو فلمبان في كتابه «المدير السعودي القادم» ما نصه: «موظف حكومي.. ادخر مبلغاً صغيراً.. قرر مشاركة رجل أجنبي ليفتح له محل حلقة أو بقالة من مبدأ التمويل أو المشاركة بالربح، وفي الغالب تحديد مبلغ شهري معين (يدفعه الوافد إلى المواطن).. انتشرت هذه المشاريع بشكل كبير مع توفر العمالة الأجنبية المتخلفة (غير النظامية أو تكون على كفالة المواطن المتستر)، وأصبحت تشكل دخلاً إضافياً لكثير من المواطنين.. نتج عن هذا النموذج من المشاريع

الصغيرة بعض من العضلات التي نعاني منها اليوم، وهي نتاج أربعة عقود متراكمة من عدم التركيز والتحليل لهذا الاقتصاد الموازي الذي أضر بالبلد ضرراً كبيراً.»

وليس هذا وحسب، بل ظهرت سوق سوداء تديرها عمالة وافدة تقوم بالغش في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وبيعها في البقالات ومحلات التجزئة، حيث ظهرت مصانع غير مرخصة تقوم بتقليد العلامات التجارية المعروفة أو بيع المواد الغذائية الفاسدة أو السلع المسروقة، بالإضافة إلى دخول عمالة وافدة غير مدربة وغير ماهرة وبكثرة في مشاريع البنية التحتية.

وبناءً على ما سبق، تحاول الحكومة السعودية تنظيم سوق العمل، وإزالة التشوهات الموجودة فيه من خلال زيادة مستديمة في مساهمة الموارد البشرية المواطنة، والارتقاء بإنتاجية العامل المحلي، والمواءمة بين المعروض والمطلوب من العمالة، بالإضافة إلى القضاء على التستر التجاري والمتاجرة بالتأشيرات ومكافحة الغش التجاري، والحد من الاستقدام واقتصاره على الكفاءات المؤهلة والمدربة.

وعلى هذا الأساس، فإن القرارات الأخيرة التي تخص سوق العمل السعودي لن تضر إلا العمالة الوافدة غير النظامية وغير المدربة وغير المؤهلة، والتي تعمل في الخفاء وفي السوق السوداء، ولهذا يجب أن تكون هناك خطوات أكثر نحو تقييد حرية الاستقدام وتقليص معدلات البطالة بين المواطنين، بحيث تكون هناك سوق تنافسية للطلب على العمالة الأكثر كفاءة وأكثر تأهيلاً وتدريباً، والأولوية بالطبع تكون للمواطنين.

حقوق الإنسان في العالم

منظمة أممية تواصل النظر في جميع ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ- ٥ فبراير ٢٠١٨م
[رابط الخبر](#)

أكدت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيرومي ناكاميتسو أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل النظر في جميع ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وأوضحت ناكاميتسو في إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي اليوم أن معظم هذه الادعاءات تتعلق باستخدام مواد كيميائية سامة مثل الكلورين في مناطق غير خاضعة لسيطرة النظام السوري، وأضافت "ما زال يتعين القيام بمزيد من العمل قبل أن نعتبر أن القرار ٢١١٨ قد طبق بالكامل، وقبل أن يثق المجتمع الدولي في القضاء الكامل على برنامج السلاح الكيميائي السوري. لقد تواصلت ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بما يؤكد على مسؤوليتنا المستمرة والجماعية لضمان محاسبة المسؤولين عن تلك الحوادث".

وشددت المسؤولية الدولية على أهمية وضع استجابة ذات مغزى إذا ثبت استخدام الأسلحة الكيميائية في أي من تلك الادعاءات، معربة عن أملها في أن تفضل تلك الاستجابة الوحدة لا الإفلات من العقاب.

ويؤكد القرار ٢١١٨ الصادر عام ٢٠١٣، على أن انتشار الأسلحة الكيميائية، وكذلك وسائل توصيلها، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما أدان القرار أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، وأيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يتضمن إجراءات خاصة للتعجيل بالقضاء على برنامج سوريا للأسلحة الكيميائية وإخضاعه لتحقق صارم.

كاريكاتير



AL-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ١٩ جمادى الاولى
١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

<http://www.al-jazirah.com/2018/2/0180206/cr2.htm>



AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين ١٩ جمادى الاولى
١٤٣٩هـ - ٥ فبراير ٢٠١٨م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/27182915/%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3>